

من حرب أكتوبر التحريرية إلى «طوفان الأقصى»؛

كيف أربكت المقاومة حسابات الصهاينة؟

في أعقاب ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ القضية الفلسطينية؛ بل طرحت بدلاً من ذلك تساؤلات جديدة حول مستقبل غزة، ومستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية، وطبيعة العلاقة بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين، وإمكانية العودة إلى مسار سياسي.

نصف قرن بين لحظتين

إذا كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد شكّلت نقطة تحول من الحرب التقليدية إلى حقبة التسويات الصهاينة، فإن «طوفان الأقصى» وقع بعد نصف قرن ليكشف مأزق تلك التسويات وحدودها.

وبين هذين الحدين، تراجع الدور العسكري المباشر للعرب، وتضاءل الكفاح المسلح للفلسطينيين، وتسلّطت الساحة الفلسطينية، وتبدلت طبيعة التحالفات العربية، ودخل تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني مرحلة جديدة، وتحولت الولايات المتحدة بدعمها المطلق للصهاينة من فاعل إبان الحرب الباردة إلى الفاعل الدولي الأكثر تأثيراً في هذا الصراع؛ لكن المفارقة تكمن في أنّ القضية الفلسطينية - التي توهّم كثيرون أنّها تحولت إلى ملف يمكن تسويته عبر المفاوضات، أو التطبيع، أو إدارة الصراع - عادت بعد ٧ أكتوبر إلى صدارة السياسة الدولية.

ولذا، فإن المقارنة بين أكتوبر ١٩٧٣ وأكتوبر ٢٠٢٣ لا تكشف كيفية تغير مسار الحرب فحسب، بل تُظهر كيفية تغير المنطقة برمتها: من نظام عربي تقوده الدول والجيش إلى نظام إقليمي أكثر تماكباً وتعقيداً؛ ومن قضية فلسطينية تُدار عبر إطار عربي إلى قضية يتصدر فيها الفلسطينيون المشهدين العسكري والسياسي؛ ومن صراع تديره القوى العظمى إبان الحرب الباردة إلى صراع تتقاطع فيه الولايات المتحدة، وأوروبا، وروسيا، والصين، والقوى الإقليمية، والمؤسسات الدولية.

وبعد مضي نصف قرن على حرب أكتوبر ١٩٧٣، تبرز المفارقة الأكثر لفتاً للانتباه في أنّ الأدوات قد تغيرت جذرياً، غير أنّ التساؤل الجوهرى لا يزال دون إجابة: كيف يمكن تحويل القوة العسكرية، والاعتراف الدولي، والوساطة الإقليمية إلى تسوية تضع حداً للصراع وتحدد مستقبل الفلسطينيين على أساس سياسي مستدام؟

واليوم، في أكتوبر ٢٠٢٦، ورغم اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في أكتوبر ٢٠٢٥، لا تزال تداعيات حرب غزة شاخصة؛ إذ لم يلتزم الصهاينة بأيّ من بنود هذا الاتفاق ويواصلون جرائم الإبادة الجماعية ضدّ الشعب الفلسطيني، كما ظلت قضايا سلاح المقاومة، وانسحاب الصهاينة من غزة، وإعادة الإعمار، وترتيبات الحكم في القطاع، عالقة دون حلول.

وبذلك، فإن المسافة الفاصلة بين أكتوبر ١٩٧٣ وأكتوبر ٢٠٢٣ ليست مجرد خمسين عاماً من التاريخ؛ بل خمسون عاماً من إعادة تشكيل القضية الفلسطينية، والنظام العربي، والمنظومة الدولية، دون أن تفلح كل هذه التحولات في إسدال الستار على الصراع.

اتسعت دائرة النقاشات الدولية حول الاعتراف بدولة فلسطين. ووفقاً لتقرير «رويترز»، اعترفت كل من بريطانيا، وكندا، وأستراليا، والبرتغال في ١٩/أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ بدولة فلسطين، لتنضم إلى أكثر من ١٤٠ دولة كانت قد اعترفت بها مسبقاً.

وبطبيعة الحال، لا يعني هذا الاعتراف أن قيام الدولة الفلسطينية قد تحول إلى واقع ميداني وسياسي ملموس؛ إذ لا تزال السيادة الفعلية، والحدود بين الجانبين، وقضية القدس، والاستيطان الصهيوني، وملف الأمن ومستقبل غزة، في صلب القضايا الخلافية العالقة.

ورغم ذلك، فإن هذا التحول يعكس انتقال القضية الفلسطينية من ملف تفاوضي بالدرجة الأولى إلى قضية تحتل مكانة بارزة في المؤسسات الدولية والعلاقات الدولية.

من النظام العربي إلى النظام الإقليمي

يرتبط التحول الآخر ذو الأهمية المماثلة بشكل المنطقة ذاتها؛ ففي عام ١٩٧٣، كان الصراع العربي - الصهيوني بشكل المحور الأساسي للنظام الإقليمي، وكانت دول كمصر، وسوريا، والعراق، والأردن، والسعودية وغيرها تتحرك ضمن إطار عربي، وإن تباينت مستويات الانخراط فيما بينها؛ ولكن في العقود اللاحقة، برزت قوى إقليمية غير عربية، وتنامى دور إيران عقب انتصار الثورة الإسلامية، وتغيرت علاقة العديد من الدول العربية بالولايات المتحدة والكيان الصهيوني، وظهرت تحالفات أمنية واقتصادية جديدة. ثم جاءت عملية «طوفان الأقصى» لتثبت أن الصراع الفلسطيني - الصهيوني لم يعد منفصلاً عن شبكة أوسع من النزاعات الإقليمية؛ إذ تزامنت حرب غزة مع مواجهات واشتباكات في لبنان، والبحر الأحمر، والعراق، وسوريا، وأدخلت ملفات الأمن البحري، والطاقة، والتجارة العالمية في معادلة هذا الصراع.

وبذلك، بات الصراع بين الفلسطينيين والصهاينة اليوم أكثر تعقيداً بكثير مما كان عليه عام ١٩٧٣؛ ولم يعد مجرد مواجهة بين العرب والكيان الصهيوني أو بين الفلسطينيين والصهاينة، بل تحول إلى صراع إقليمي، بل ودولي.

ما الذي بقي ثابتاً في القضية الفلسطينية؟

على الرغم من كافة هذه التحولات، ثمة ثوابت ظلت راسخة في القضية الفلسطينية:

- لم تختف القضية الفلسطينية من الساحة الدولية رغم المساعي الحثيثة للكيان الصهيوني وداعميه.
- تظل القضايا المتعلقة بالأرض، والسيادة، والقدس، واللاجئين، والمستوطنات، والحدود في فلسطين ثابتة وتشكل جوهر المسائل الأساسية والمحورية.
- عجزت الحروب عن حسم الصراع بين الفلسطينيين والصهاينة بصورة نهائية؛ فحرب ١٩٧٣ أحدثت تغييرات سياسية بالغة؛ لكنها لم تنه الصراع العربي - الصهيوني.
- وبالمثل، لم تحل الحرب التي اندلعت

من الحرب الجماعية ضدّ الكيان إلى خيانة الشعب الفلسطيني

في عام ١٩٧٣، كانت مصر وسوريا في حرب مباشرة مع الكيان الصهيوني، وكان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة جزءاً من مواجهة أوسع نطاقاً، بينما وظّفت الدول العربية المنتجة للنفط أدواتها الاقتصادية. غير أنه بعد «طوفان الأقصى»، تغير الدور العربي بشكل لافت؛ فبدلاً من الوقوف في خندق فلسطين وتقديم الدعم لها، اتخذت الأنظمة العربية موقف الحياد وقدمت نفسها كوسيط بين المقاومة الفلسطينية والكيان الصهيوني. واكتفت، على الرغم من امتلاكها أوراق ضغط اقتصادية وسياسية متنوعة لنصرة الشعب الفلسطيني في حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الكيان الصهيوني ضد غزة، بخطابها المكرر في ادعاء دعم فلسطين، لتطالب في آذار/مارس ٢٠٢٥ إلى جانب الاتحاد الأوروبي بوقف إطلاق النار في غزة وتنفيذ حل الدولتين؛ وهو ما يعكس تحولاً جذرياً في دورها من خوض حرب عسكرية مباشرة ضدّ الكيان الصهيوني إلى مربع الحياد والوساطة.

أمريكا؛ من إدارة الحرب إلى محاولة الهيمنة على المنطقة

في عام ١٩٧٣، كانت المنطقة مسرحاً لمواجهة مباشرة بين القوتين العظميين؛ إذ قدّمت واشنطن دعماً عسكرياً واسعاً للكيان الصهيوني، في حين دعمت موسكو كلاً من مصر وسوريا، وكانت هذه الأزمة أنّ تقضي إلى صدام مباشر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وعقب انتهاء المعارك، تحولت الدبلوماسية الأمريكية إلى اللاعب المحوري في ترتيبات الخروج من الصراع ورعاية المسار السياسي.

أمّا العالم الذي شهد ملحمة «طوفان الأقصى»، فلم يعد عالم الحرب الباردة؛ حيث انهار الاتحاد السوفيتي وأضحّت الولايات المتحدة القوة الدولية الأكثر بروزاً في الصراع، بينما برزت قوى كالصين وروسيا وقوى إقليمية بأدوار متباينة. ومع ذلك، ظلّ الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني العنصر الجوهري في إدارة المعركة، إلى جانب تصاعد الضغوط الأمريكية لفرض وقف إطلاق النار وترتيبات مابعد الحرب.

وعقب «طوفان الأقصى»، تحوّلت الحرب بين الفلسطينيين والصهاينة إلى قضية دولية متعددة الأبعاد: في مجلس الأمن، والمحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والاحتجاجات الشعبية في الغرب، وحملات الاعتراف بدولة فلسطين.

فلسطين على المستوى الدولي؛ من ملف تفاوضي إلى دولة معترف بها

لعل أحد أبرز التحولات بين عامي ١٩٧٣ و٢٠٢٣ وما تلاهما هو مكانة فلسطين في النظام الدولي. ففي عام ١٩٩٣، كان الاعتراف المتبادل بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير جزءاً من مسار سياسي برعاية أمريكية يهدف إلى إقامة سلطة انتقالية لحكم ذاتي فلسطيني تقضي إلى الحل النهائي، غير أن ذلك لم يتحقق قط؛ ولكن في أعقاب «طوفان الأقصى»،

الوفاق / شهدت القضية الفلسطينية تحولات كبرى من حرب أكتوبر التحريرية عام ١٩٧٣ بين العرب والصهاينة إلى ملحمة «طوفان الأقصى» في أكتوبر ٢٠٢٣. وتفصل بين ٦ أكتوبر ١٩٧٣ و٧ أكتوبر ٢٠٢٣ مسافة زمنية تناهز نصف قرن بين حربين تركتا أثراً عميقاً على المنطقة؛ ويكشف الفارق بينهما حجم التحول الذي طرأ على القضية الفلسطينية، والعالم العربي، وموقع الصراع مع الاحتلال الصهيوني في الحسابات الدولية.

فلسطين؛ من قضية عربية إلى قضية فلسطينية

لم تختف القضية الفلسطينية من الخطاب العربي بعد عام ١٩٧٣؛ لكنها تحولت تدريجياً من قضية جامعة للصراع العربي - صهيوني إلى قضية يمثل فيها الفلسطينيون أنفسهم الفاعلين الرئيسيين. وشكّل قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ اللاحق الصادر إبان حرب أكتوبر الإطار الدولي الرئيسي لتسوية هذا الصراع، حيث ربطا وقف إطلاق النار باستئناف المفاوضات وتطبيق القرار ٢٤٢. ثم جاءت حرب لبنان عام ١٩٨٢، والانتفاضة الأولى، ومؤتمر مدريد، وأوسلو، والانتفاضة الثانية، والانقسام الفلسطيني، والحروب المتتالية على غزة، لتغير جميعها ملامح القضية الفلسطينية. وفي هذا المسار، انتقلت منظمة التحرير الفلسطينية من الكفاح المسلح بوصفه وسيلة الرئيسة إلى الاعتراف المتبادل مع الكيان الصهيوني والانخراط في مسار التفاوض، في حين صعد نجم حركة حماس وسائر الفصائل التي رفضت اتفاقيات أوسلو وتبنّت نهج المقاومة المسلحة. وهكذا، بحلول عام ٢٠٢٣، لم تعد الخريطة الفلسطينية تنحصر في منظمة التحرير أو السلطة الفلسطينية؛ ومن ثمّ برزت ملحمة «طوفان الأقصى» في سياق فلسطيني مغاير كياناً عن أكتوبر ١٩٧٣: فلا جبهة عربية موحدة، ولا قيادة فلسطينية موحدة، ولا مسار تفاوضي يحتكر تمثيل القضية.

الكيان الصهيوني؛ من حرب الجيوش إلى الحرب الأمنية

في عام ١٩٧٣، تعرض الكيان الصهيوني لهجوم مباغت من جيشين عربيين على جبهتين، مما أحدث صدمة مدوية في المؤسسات السياسية والعسكرية الصهيونية وأجبرهما على إعادة تقييم فرضياتهما الأمنية. ومع ذلك، جاءت الصدمة في عام ٢٠٢٣ من اتجاه مغاير تماماً: هجوم شنته حركة حماس وسائر الفصائل الفلسطينية انطلاقاً من قطاع غزة، كبّد الصهاينة خسائر فادحة وأسفر عن أسر عدد كبير منهم؛ وهو ما شكّل فشلاً أمنياً واستخباراتياً ذريعاً للكيان الصهيوني على الرغم من امتلاكه لأحدث التقنيات العسكرية. وعقب اندلاع الحرب الواسعة في غزة في أعقاب «طوفان الأقصى»، طُرحت تساؤلات تجاوزت أمن الكيان الصهيوني لتمتد إلى مستقبل قطاع غزة، وطبيعة السيطرة الصهيونية عليه، ومستقبل السلطة الفلسطينية، وشكل الدولة الفلسطينية. وبذلك، تغيرت المعادلة بالنسبة للكيان الصهيوني: من كيفية التعامل مع جيوش نظامية عربية، إلى كيفية مواجهة فاعلين مسلحين من خارج الأطر الدولية يمتلكون هياكل عسكرية، وشبكات إقليمية، وقدرة على تنفيذ عمليات في عمق الأراضي المحتلة.

حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى أكتوبر ٢٠٢٣

في أكتوبر ١٩٧٣، خاضت مصر وسوريا حرباً ضدّ الكيان الصهيوني سعياً لكسر حالة الانسداد الناجمة عن نكسة عام ١٩٦٧ واستعادة الأراضي العربية المحتلة من قبضة هذا الكيان. وفي تلك الأثناء، كانت منظمة التحرير الفلسطينية تنشط في سياق مغاير، ولم تكن قد حظيت بعد بالاعتراف كطرف فلسطيني رسمي في المفاوضات المباشرة مع الكيان الصهيوني.

أمّا ملحمة «طوفان الأقصى» في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، فقد وقعت بعد عقود من التحولات المتنوعة في الساحة الفلسطينية: تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوقيع اتفاقيات أوسلو، وتوسع الاستيطان، والانقسام الفلسطيني، والحصار المفروض على قطاع غزة، وتراجع محورية القضية الفلسطينية في بعض جداول الأعمال الإقليمية والدولية بالتوازي مع اتفاقيات تطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني وعدة من الدول العربية.

وبينما كانت حرب عام ١٩٧٣ صراعاً بين جيوش دول عربية والكيان الصهيوني، اندلعت مواجهة عام ٢٠٢٣ في المقام الأول بين الكيان الصهيوني وفصائل المقاومة الفلسطينية، ولا سيما حركة حماس، ثم تحولت إلى حرب شاملة في قطاع غزة ذات تداعيات إقليمية ودولية غير مسبوقة.

من الجيوش العربية إلى الفصائل الفلسطينية

يكشف وجه المقارنة الأول عن تغير جوهري في طبيعة الفاعلين؛ ففي عام ١٩٧٣، كانت الحكومات العربية هي الفاعل العسكري الرئيسي، حيث شنت مصر وسوريا هجوماً متزامناً على قوات الاحتلال الصهيوني في سيناء وهضبة الجولان، في حين قدّمت الولايات المتحدة دعماً عسكرياً هائلاً للكيان الصهيوني، واستخدمت الدول العربية المصدرة للنفط موارد الطاقة كورقة ضغط ضد واشنطن وسائر الدول الغربية.

وأفضت تلك الحرب في النهاية إلى جهود دبلوماسية أمريكية مكثفة قادت إلى اتفاقيات وقف الاشتباك ثم إلى مسار سياسي انتهى باتفاق التسوية بين مصر والكيان الصهيوني.

ومع ذلك، أضحى المشهد الفلسطيني بعد مضي نصف قرن أكثر تعقيداً بكثير؛ ولم يعد الفلسطينيون مجرد طرف سياسي غائب عن المعادلة. فهم يمتلكون الآن مؤسسات سياسية وأمنية وصلاحيات محدودة في أجزاء من الضفة الغربية، إلى جانب الفصائل المسلحة التي أدارت فعلياً قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧.

وشكّلت اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ لحظة محورية في هذا التحول؛ إذ اعترف الكيان الصهيوني بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، ونصّ الاتفاق على إنشاء سلطة حكم ذاتي انتقالية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان يُفترض أن تمهد هذه المرحلة الانتقالية لمفاوضات حول قضايا الوضع النهائي. بيد أن مسار أوسلو لم يفض إلى قيام دولة فلسطينية كان مقرراً لها أن تتوج هذا المسار السياسي؛ وظلت القضايا المتعلقة بالحدود، والقدس، واللاجئين، والمستوطنات، والأمن دون حل.

وهنا تكمن إحدى أبرز المفارقات بين عامي ١٩٧٣ و٢٠٢٣: ففي أكتوبر ١٩٧٣، كانت القضية الفلسطينية جزءاً من صراع عربي - صهيوني تقوده الدول، بينما تحولت في أكتوبر ٢٠٢٣ إلى محور لمواجهة مباشرة بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني في ظل تراجع الانخراط العسكري العربي المباشر.

من الصحافة الإيرانية

صمود إيران يسقط رهانات

الهيمنة الأميركية



رأى الكاتب الإيراني «مهرداد أحمددي شيخاني» أن مستقبل المنطقة ومرحلة ما بعد الهيمنة الأميركية تحكمها حقيقة استراتيجية راسخة، تتمثل في فشل المخططات الغربية الرامية لمحاصرة القوى العالمية الكبرى دون إخضاع إيران، التي تمثل العقدة الجيوسياسية المركزية للسيطرة على موارد الطاقة وممرات أوراسيا.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «اعتماد»، يوم الثلاثاء ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أن الاستراتيجية الأميركية انتقلت من محاولات احتواء الصين عبر ما عُرف بالرفاه الموجه والاحتواء الناعم، إلى السعي للتحكم بمنايع الطاقة وفق عقيدة «رعدة الشطرنج الكبرى»، مشيراً إلى أن احتلال العراق لم يكن سوى مقدمة لمحاولة إخضاع طهران، باعتبارها الكيكة التي تمنح واشنطن مذبلاً للتحكم بأسياس العقود المقبلة.

وتابع الكاتب: أن المساعي الأميركية للانسحاب التكتيكي وتفويض إدارة شؤون غرب آسيا إلى الكيان الصهيوني عبر «اتفاقيات أبراهام» اصطلمت بعائق رئيسي، وهو صمود إيران ورفضها الانصياع؛ إذ تُرجم ذلك بالانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي، ومحاولة فرض شروط استسلام مسبقة تمهيداً لأي اعتداء، دون إدراك لتماسك الجبهة الإيرانية. واختتم الكاتب بالتأكيد على أن التوجه الإيراني نحو تعزيز الروابط الاستراتيجية مع القوى الشرقية هو الخيار العقلاني الذي تفرضه الميدانية السياسية، مشدداً على أن الصين وروسيا باتتا تدركان تماماً أن استهداف إيران يمثل استهدافاً مباشراً لأمنهما ومصالحهما الحيوية.

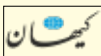
فشل الرهانات العسكرية الأميركية في مواجهة طهران



رأى الدبلوماسي الإيراني السابق «كورش أحمددي» أن التحركات العسكرية والضغط الأميركية المتصاعدة لا تعكس حتمية اندلاع مواجهة جديدة، بل تؤكد عجز واشنطن عن فرض إملائها وسعيها لتعزيز أوراق التفاوض أمام فبات الموقف الإيراني وقوة ردعه. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «شرق»، يوم الثلاثاء ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أن إرسال تعزيزات عسكرية ومنظومات دفاع جوي إلى المنطقة يهدف أساساً إلى استعراض خيارات إضافية والمساومة السياسية، مشيراً إلى أن إخفاق الرئيس الأميركي في تحقيق أهدافه خلال حرب الأربعين يوماً السابقة بشكل رادعاً حقيقياً عن التورط في حرب شاملة، ومؤكداً أن الإدارة الأميركية تفضل خيار الحصار الاقتصادي في ظل استمرار المسار الدبلوماسي الذي فتحتهُ طهران بمقتراح الأيام السبعة. وتابع الكاتب: أن التراجع الأميركي عن تفاهات إسلام آباد ومحاولة ربط أي انفراجة بالملف النووي يمثل مسعى مكشوفاً لإفراغ ورقة مضيق هرمز من قيمتها الاستراتيجية، وهو ما ترفضه طهران بحزم انطلاقاً من تمسكها بكامل حقوقها وعناصر قوتها الميدانية.

ولفت إلى أن الكيان الصهيوني يشكل عبئاً عسكرياً وسياسياً حقيقياً على الولايات المتحدة، خاصة بعد تراجع حماسة ترابم للتسليم مع تنتهاؤ وائر انكشاف زيف الادعاءات الاستخباراتية الصهيونية ومحاولات التحريض الفاشلة، مشدداً على أن أي تصعيد سيضع واشنطن منفردة أمام كلفة باهظة ومباشرة لحماية الكيان الصهيوني من ضربات الصواريخ الإيرانية. واختتم الكاتب مؤكداً أن تباين المواقف الإقليمية والخوف من اتساع رقعة الرّد الإيراني يجعلان خيارات واشنطن وحلفائها محاصرة ومريكة، بينما تواصل إيران إدارة معادلة المواجهة والردع بثبات يحبط كل محاولات الابتزاز.

انسحاب القوات الأميركية من العراق هزيمة استراتيجية مدوية



اعتبر الكاتب والمحلل السياسي الإيراني «سعد الله زاري» أن انسحاب القوات العسكرية الأميركية من العراق يمثل سقوطاً مدوياً وهزيمة إجبارية فرضتها إرادة المقاومة، مفنداً محاولات البنتاغون التصليلية لتصوير هذا الاندحار القسري كإنجاز سياسي أو إعادة تموضع لمهام استشارية. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «كيهان»، يوم الثلاثاء ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أن واشنطن اضطرت صاغرة لإنهاء وجودها الميداني بعد سنوات من المماطلة والالتفاف إلى قرار البرلمان العراقي، مؤكداً أن محاولات ربط هذا الاندحار بنزع سلاح فصائل المقاومة هي مجرد مناورات خائبة تنفصل تماقاعن موازين القوى الحقيقية على الأرض. وتابع الكاتب: أن واشنطن حاولت استغلال صنيعتها تنظيم «داعش» الإرهابي لإعادة احتلال العراق والالتفاف على تنامي قوة المقاومة، غير أن التضحيات الكبرى للشهيديين قاسم سليمان وأبو مهدي المهندس أسقطت هذه المؤامرة، لافتاً إلى أن جريمة اغتيال قادة النصر في مطار بغداد شكّلت نقطة تحول كبرى فجّرت الغضب الشعبي وجعلت طرد القوات الأميركية مطلباً وطنياً حتمياً لاربعة عنه.

ولفت إلى أن الضربة الصاروخية الإيرانية لقاعدة «عين الأسد» فتحت الباب واسفاً لكسر الهيبة الأميركية وتندشين مرحلة الاستهداف المباشر للقواعد المحتلة، وهو ما أجبر البنتاغون لإحداً على إخلاء أجزاء واسعة من مقراته في المنطقة تحت وطأة تنامي الربيع الإيراني وضربات جبهات الإسناد.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن تراجع القوات الأميركية إلى مسافات أبعد يضعف قدراتها العملياتية ويفقدها معاقل نفوذها، مشدداً على أن القوة التي نجحت في تصفية الوجود العسكري للاحتلال قادرة تماماً على قطع أذرع هيمنته السياسية والاقتصادية في المنطقة بأسرها.

